التخطيط ألتشاركي وتنمية الإمكانات المستدامة للمجتمع

ليث زيد عباس لؤي طه الملا حويش
جامعة بغداد ـ مركز للتخطيط الحضري والإقليمي

الخلاصة

تعد المشاركة المجتمعية أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية المستدامة ، حيث توفر الفرص لمختلف فئات المجتمع للمساهمة في إدارة وإعداد وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم ، وفي هذا السياق يقدم البحث دراسة لمفهوم المشاركة المجتمعية وأهميتها في التنمية المستدامة والتعرف على أساليب ومستويات المشاركة في العملية التنموية ، من حيث شروطها ومتطلباتها ومبادئها ، كما يصنف صورها فضلا عن التطرق الى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركة المواطنين في مشاريع التنمية ، كذلك يقدم البحث تحليلا لعدد من التجارب العالمية والعربية التي اعتمدت في سياساتها على تطبيق فكر المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة عبر تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل العملية التنموية، وخلص البحث إلى إن تعزيز المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة يعطي الفرصة امام الفئات المهمشة في المجتمع من التطور والرقي من خلال الدور الذي يلعبوه في تفعيل ديناميكية التنمية المستدامة.

Participatory Planning and Sustainable Development of Society

Laith Zaid Abbas Luay Al-Mulla Hweish
University of Baghdad - Institute of Urban and Regional Planning

Abstract

Community participation is one of the basic pillars of the sustainable development process. It provides opportunities for different groups of society to contribute to the management, preparation and implementation of development plans commensurate with their needs and aspirations. In this context, the study presents a study of the concept of community participation and its importance in sustainable development, In terms of its conditions, requirements and principles, as well as its image, as well as addressing the most important challenges and obstacles facing the participation of citizens in development projects. The research also provides an analysis of a number of international and Arab experiences adopted In its policies to implement the idea of community participation to achieve sustainable development by enabling the community to play an active role in all stages of the development process. The research concluded that the promotion of community participation in sustainable development gives the marginalized groups in social development and advancement through the role they play in Activating the dynamics of sustainable development.

الكلمات المفتاحية:المشاركة المجتمعية، التخطيط ألتشاركي ، التنمية المستدامة، التمكين ، التنظيم الإداري.

المقدمة:

أصبح مفهوم المشاركة المجتمعية في العمليات التخطيطية شائعا في كثير من الأدبيات التي تناولت فعالية البرامج التخطيطية ، حيث يسهم أشراك اكبر قدر من إفراد المجتمع بشكل مباشر وفعال في التعرف على حاجات ذلك المجتمع ويسهم في عملية تقييم البرامج التنموية، ذلك ان نجاح المشاريع التنموية اللازمة لبناء المجتمع يعتمد على عدة عوامل أهمها سلامة التخطيط ووجود المشاركة المجتمعية التي أصبحت حجر الأساس لمشاريع التنمية وتحسين الظروف المعيشية لأعضائه. كون المشاركة المجتمعية تسهم في النهوض بالتخطيط والتنمية المستدامة وتعزز من مبادئ الحكم و الإدارة الرشيدة والسعي لتحسين نوعية حياة السكان في ضوء الفرص والإمكانات المتاحة ، اخذين بنظر الاعتبار العقبات المحتملة وطرق التغلب عليها ، وصولاً الى خطط واقعية تعكس طموحات وآمال السكان وتحقيق أهدافهم ، حيث تصبح هذه الخطط بعد اعتمادها المرجعية العلمية لاتخاذ القرارات واعتماد مشاريع التنموية وفق الميزانيات المتاحة بما يلبي احتياجات المجتمع كشريك رئيسي في عملية التنمية.

مشكلة البحث:

ان نقص الموارد الفنية اللازمة التي تحتاجها المجتمعات للنهوض بمهام التخطيط بالمشاركة و محدودية إلامكانات التنموية المتاحة لها يؤدي إلى الحد من قدرة هذه المجتمعات في تنشيط دور إداراتها المحلية في تخطيط وتطوير مناطقهم بكفاءة وعدم تمكنها من صياغة سياسات واتجاهات التنمية المستدامة.

أهداف البحث :

أ- يسلط الضوء على الإطار الفلسفي والتحليلي لمفهوم المشاركة المجتمعية في التخطيط وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
ب - بيان أهم مؤشرات التنمية المستدامة في إطار عمليات التمكين المستدام للمجتمع وتنظيمه الاستفادة من الإمكانات والقدرات المحلية.
ت - إيضاح تأثير المشاركة في التنمية المجتمعية باعتبارها إحدى أسس و ركائز التنمية المستدامة.
ث - تسليط الضوء على مجموعة من التجارب العالمية بشان المشاركة المجتمعية في برامج والمشاريع التنموية.

فرضية البحث :

كلما تمكن إفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والبيئي وتوظيف إمكانياته المادية إضافة إلى مساهمته في وضع آليات التطبيق أصبح بالإمكان تنمية ذلك المجتمع.

1 - المشاركة المجتمعية:

يشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى مشاركة كل أو جزء من السكان في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وبالتالي تمثل مستوى متقدم من الديمقراطية،ومشاركة المجتمع في التخطيط تعني دخول السكان((اصحاب المصالح)) في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية وعلى مستوياتها المختلفة،على ان يكون اشتراك السكان اشتراكاً فعليا يؤدي إلى ما يسمى بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة،التي تركز على تخفيف من الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية (القيق:2014،ص4). والشيء المهم في المشاركة هو تمكن الناس من الوصول المستمر إلى اتخاذ القرارات، ومع ذلك، فإن البعد الرئيسي في هذا النموذج هو أن يصبح المواطنون شركاء متساوين مع الحكومة وصانعي التنمية خاضعين للمساءلة ، ومن المتفق عليه بشكل عام أن هذا النوع من العلاقة من المرجح أن يوفر معايير ومؤشرات جودة الحياة الملائمة والفرص التعليمية الجيدة، كون ان المشاركة المجتمعية هي هدف التنمية وأيضاً وسيلة لتحقيق ذلك الهدف (U.N.D.P:2003 ،p7).حيث تم التعبير عن هذا الهدف من خلال تمكين الناس من حيث اكتسابهم مهارات ومعارف وخبرات لتحمل المزيد من المسؤولية عن تنميتهم. وإلى ضمان أن يكونوا مسئولين عن حل مشكلاتهم الاقتصادية الاجتماعية الخاصة بهم (Kelvin:2010 ، p18).

2 - طرق المشاركة المجتمعية: ويمكن أن تتم هذه المشاركة بعدة طرق وأساليب أهمها (غنيم : 2001،ص 178):-

- المشاركة المباشرة: تعرف بأنها مشاركة مجموعات مختلفة من الناس أو الهيئات أو المجموعات التي تنظمها السلطات الحكومية في جميع المسائل المتعلقة بعملية التنمية مثل اللامركزية الإدارية، وهي إنشاء المؤسسات وهيئات التخطيط على المستوى الإداري المحلي.
- المشاركة غير المباشرة: التحدث من خلال مشاركة أشخاص معينين بتكليف من أطراف معينة أو بدوافع ذاتية.

وهناك أنواع مختلفة من المشاركة المجتمعية، توفر فهمًا نقديًا لأنواع المشاركة المختلفة كما هو موضح في الجدول (1) :

مشاركة قوية	استقلالية في اتخاذ القرارات (تحكم)	8
	دور في اتخاذ القرارات (سلطة مفوضة)	7
	دور في تنفيذ الخطط (الشراكة)	6
مشاركة رمزية	الإرضاء	5
	الاستشارة	4
لاتوجد مشاركة	الإبلاغ	3
	احتيال	2
	تلاعب	1

شكل (1) جدول يمثل سلم قياس قوة المشاركة المجتمعية

المصدر: مطلك،جمال باقر،إنشاء نظام مستدام لبناء المجتمع المحلي لمرحلة ما بعد داعش ، بحث منشور في المؤتمر الدولي (إعادة بناء مجتمعات الحروب) ، جامعة البصرة ،2017، بدون ترقيم .

3 - **التخطيط بالمشاركة:** هو تلك الإجراءات المشتركة التي يقوم بها السكان المحليون وموظفوا المشروع لصياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها، اخذين بنظر الاعتبار أن يكون الحوار والتفاوض وصنع القرار عملية يتعلم الطرفان منها، حيث يهدف التخطيط ألتشاركي إلى تعزيز القدرات المحلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة،على ان يتم تزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية لتوفير المزيد من البيئات الملائمة والدعم المؤسسي الأكثر كفاءة ،(غانم: 2008، بدون ترقيم).والتخطيط بشكل عام هو طريقة علمية تهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة أو الاقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق الأهداف وتحسين الوضع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطًا وثيقًا بالدراسة العلمية الجادة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعة المتاحة ومعرفة مدى كفاية مواردها ، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها،وإمكانية استغلالها،ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع (الهيتي،2009،ص19). وما يعاب على بعض دول العالم الثالث هي أنهم لا يشركون مواطنيهم في العديد من مخططاتها التنموية والتي غالباً ما تنتهي بالفشل مما دفع العديد من المخططين ان يقتنعوا بأن فشل تلك المشاريع التنموية أو خطط التنمية في المجتمعات النامية يعود الى سبب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغتها وتأكدوا من أن المشاريع التي يشارك المواطنون فيها تكون أقل تكلفة من الناحية المالية كما أنها تحقق الكثير من الأهداف الواردة في هذه المشاريع (محمد: 1998،ص103).

التعريف الإجرائي لمفهوم التخطيط ألتشاركي : بأنه أسلوب علمي يهدف الى دراسة جميع انواع الموارد والإمكانات المتوفرة في المجتمع باستخدام الأساليب العلمية ، ويتم وضع خطة لكيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة في فترة زمنية محددة وبأقل جهد و أقل تكلفة (ميا:2010 ،ص275).

ويرى الباحث من خلال استعراض مجموعة التعاريف السابقة المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في التخطيط ان الوصول إلى مشاركة حقيقة وفاعلة تعطي الحكومات المحلية دفعة قوية نحو النهوض بالواقع التنموي وتعزز مكانتها ويخفف العبء عن كاهلها.

4-مفهوم التنمية:

التنمية لغويا هي (النماء) أو الزيادة التدريجية ، وعادة ما يستخدم مصطلح التنمية في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهنالك فرق بين النمو والتنمية ، فالتنمية هي تلك العملية المقصودة والتي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن الخطط المدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى حالة الحركة والتقدم ، كما انها تتطلب حكمًا يسير نحو للأفضل ، في حين يشير النمو إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل الفرد والمجتمع (كافي:2017، ص15). وقد ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، خاصة بعد ظهور الدول المستقلة حديثًا ، والتي كانت مستعمرات، ويوجد من عرّفها بشكل أوسع على (أنها العملية التي تهدف إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني من خلال استخدام إحدى الوسائل التكنولوجية واستخدامها في مختلف مجالات الإنتاج لتحقيق الأهداف الاقتصادي والاجتماعية وأهداف ثقافية (خبابه:2008،ص2-4).

4 -الاستدامة: لقد عرفتها منظمة الفاو بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والأجيال القادمة وان هذه التنمية المستدامة في الموارد الزراعية والغابات ومصايد الأسماك تحمي الأرض والموارد الوراثية النباتية والمياه والحيوانات،وتمتاز بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الجانب الاقتصادية ومقبولة من الجانب الاجتماعي(دوناتو رومانو: 2003، ص56). وقد عرفها البعض حسب الطبيعة الاجتماعية: فأشاروا بانها تهدف إلى تثبيت النمو السكاني ووقف تدفق الناس إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الريف وتحقيق مشاركة شعبية أكبر في تخطيط التنمية (عبدالله: 1998، ص 244). اما تعريفها من الجانب الاقتصادي، فهي تعني الحد من استهلاك الطاقة والموارد وإجراء تغييرات جذرية في أنماط الحياة السائدة في البلدان المتقدمة ، اما بالنسبة للبلدان النامية فانها تعني تحسين الموارد المتاحة والتوظيف الأفضل لها لرفع مستويات المعيشة ، والحد من الفقر والتخلف (الناصر: 2011 ، ص 52).

ويرى الباحث ان من خلال تركيب كلمة التنمية وكلمة المستدامة سنصل إلي تعريف التنمية المستدامة باعتبارها استجابة لاحتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

5 - **متطلبات التنمية المستدامة**:

حيث يكن ايجاز متطلبات التنمية المستدامة من خلال ماياتي:

أ-الجانب الاقتصادي : وتتمثل في الحد من الإفراط في استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية خصوصا في الدول المتقدمة حيث يزيد نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية بـــ 33 مرة من استهلاك الهند للنفط والغاز والفحم ، مما يعكس مستوى قياسي من الاستهلاك بين السكان في البلدان الصناعية مقارنة مع نظيراتها في البلدان النامية (حمد واخرون:2015،ص345). كذلك تهدف التنمية المستدامة إلى تجديد وتغيير النمو الاقتصادي كمياً ونوعياً، باتجاه نمو أقل تكثيفا للموارد والطاقة وأقل تلويثاً بطريقة تزيد من الرفاهية البشرية إلى الحد الأقصى (الهيتي والمهندي :2008،ص18).

ب-الجانب الاجتماعي: تهدف الى السيطرة على النمو الديمغرافي باعتبار هذا الأخير يحدث ضغطًا شديدًا على الموارد وعلى قدرة الحكومات على تقديم وتوفير الخدمات المتنوعة ، كذلك الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير فرص العمل

في مختلف المجالات لخريجي الجامعات وخريجي المعاهد بالاعتماد على القطاعين العام والخاص معا(حمد واخرون:2015،ص345 -346).بالإضافة الى هدفها في جعل الناس قادرين بشكل أفضل على معالجة مشاكلهم وجعلهم في وضع أفضل لتحسين ما يمكن أن يطلق عليه بالقدرات الاستيعابية الاجتماعية وهو ضروري لمنع التمزق الاجتماعي (الربيعي: 2004 ، ص 124).

ج - **الجانب البيئي:** وتتمثل في الحفاظ على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني والتصحر والتعرية، ولا يتم ايقاف تعرية التربة الا من خلال المحافظة على الغطاء النباتي والغابات وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.وكذلك الحفاظ على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة لضمان الإمداد الكافي منها ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية(حمد واخرون:2015،ص346). كذلك يهدف على المحافظة على تنوع العناصر والمركبات البيئية ، وعدم التجاوز المستمر على عطاء خدمات الموارد الطبيعية بحيث لا يتعرض خزين راس المال الطبيعي للتهديد(النجيفي والجلبي:2003، ص 29).

ث-جانب تكنولوجي: وتتمثل بما يلي(حمد واخرون:2015،ص346):

- تكثيف أنشطة البحث والتطوير من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد أساليب وطرق قابلة للبقاء والاستدامة.
- تطلب التنمية المستديمة تعزيز تكوين قدرات في العلوم وتكنولوجيا والابتكار لرفع المستوى العلمي والمعرفة، إضافة القضاء على ظاهرة البطالة بإتباع الإجراءات السابقة الذكر.

ويرى الباحث ان تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع يتوقف على تحسين الظروف المعيشية لجميع سكانه، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر.

6 - مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة:Principles of sustainable development

بشكل عام يمكن أن نعرض اهم مبادئ التنمية المستدامة (عامرواخرون:٢٠٠٠ ،ص٣ **):**

- التنمية ليست هدف في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع علي البقاء والنمو
- عملية متكاملة مستمرة مخططة جماعية ذات أهداف إنتاجية لخدمة ا لمجموع العام من السكان وتتطلب إحداث تغيرات وظيفية هائلة لإخضاع كثير من متغيرات البيئة
- يجب المحافظة بشكل أساسي علي دورة الحياة ضمن النظام الإيكولوجي .
- ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية المتاحة لضمان تحقيق النمو في المستقبل دون القضاء على هذه الموارد التي تعتمد عليها التنمية في المستقبل.
- المحافظة على الثروات الحية (البيولوجية) وكذلك على مستوي الإنتاجية للأنظمة النباتية على المدى الطويل.
- استمرار كفاءة وكيفية البيئة والنظام الإيكولوجي.
- الانتفاع بالموارد بعقلانية ووعي كاملين بغرض التنمية المستدامة في إطار النظام الإيكولوجي المحلي بالإضافة الى المناخ الخارجي المحيط والذي يؤثر على إضافة فرص مستقبلية.
- استمرارية تحسين مستوي المعيشة للبشر علي الكرة الأرضية.
- استقرار الزيادة السكانية.
- تلبية احتياجات البشر من المواد الخام الطبيعية وكذلك تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات .
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .
- التأكيد على الاعتماد على الذات للمجتمعات المحلية من خلال توظيف كافة قدرات وقوي المجتمع لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية
- الاعتماد على المشاركة المجتمعية في قيادة وتحريك عملية التنمية المستدامة.

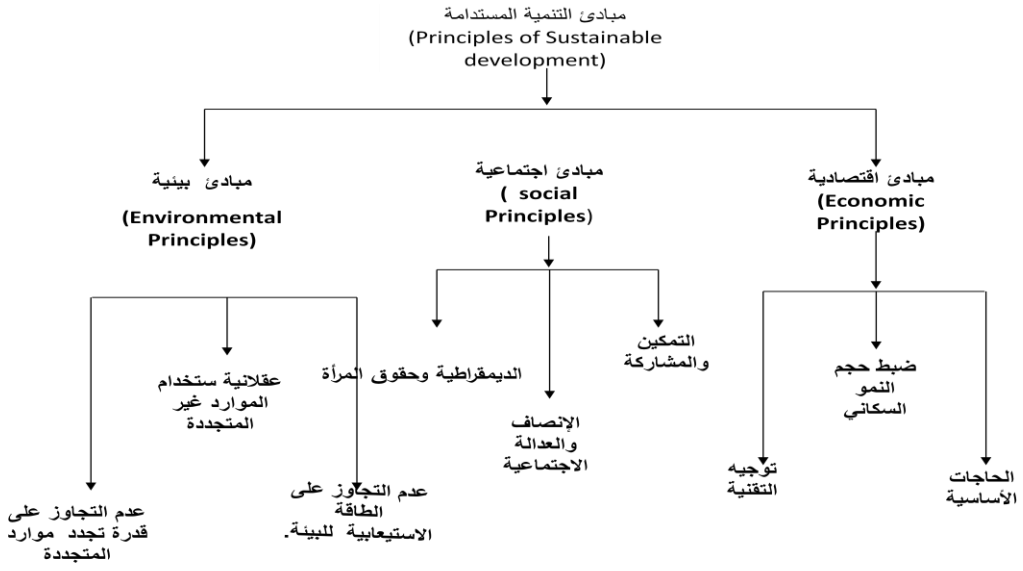

شكل(2) يوضح مبادى التنمية المستدامة

المصدر: حمد سماقه يى ، التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق واقع ورؤية استشرافية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،2015 ص24

7 -**التمكين والتخطيط التنموي**:

ويقصد بالتمكين ان يكون للمجتمع الفرصة للقيام بدور نشط في جميع مراحل عملية التنمية وفي كل الجوانب(العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية) ابتداءً من صنع القرار والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم (ريحان: 2002،ص243). ويتم تعريفه على أنه "عملية تقوية المجتمع لكي يتمكن من ممارسة ومراقبة جميع مراحل عمليات التنمية وهو يتعامل مع تطبيق مفهوم التدخل (متى ، كيف ، مع من ، ما الوسيلة) ، من اجل ان تتم عملية التدخل ثم يترك المجتمع لكي يواصل ويستمر وحده (Nabeel:1995,p88). وتؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق الاستدامة من خلال معالجة عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية لتحقيق التوازن بين الجوانب المادية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، فإحدى معايير التمكين هي تلك التي تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية من خلال تمكين المجتمع في تحديد احتياجاته لأن المجتمع قادر بشكل أفضل على تحديد تلك الاحتياجات والمتطلبات، وتمثل الأسس الإدارية والمتعلقة بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة أهمية من خلال تمكين المواطنين للقيام بدور فعال فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية(ريحان :2010،ص3-4) .

8 - مراحل التمكين:

توجد هناك ثلاث مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام ، تكون على النحو التالي (لبال: 2012،ص70-71):

أ – البدء ومنح السلطة: تمثل الخطوة الأولى لبدء المجتمع باعتباره طرف فاعلاً في عملية التنمية العمرانية، ويجب ان تتوجه خلالها جهود الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع معالجة القصور والسلبيات في بيئتهم الحضرية، وبذلك يكون لدى المجتمع الدافع والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يتمكنوا من تحقيق النتائج المطلوبة. ولن يكون بدء عملية التمكين ذو نتيجة واضحة الا تحت رعاية الحكومة المركزية، وهذه الخطوة تعتبر الرئيسية في عملية التمكين التي تضمن النجاح للخطوات المقبلة والعملية التنموية بأكملها .

ب -تنظيم المجتمع : وتعتبر الخطوة الثانية في عملية التمكين المستدام وتعني تشكيل جهات وسيطة متمثلة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع ، لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد في التدريب على بناء القدرات الإدارية وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية ، وبناء عليه فإن استثمار المنظمات المجتمعية مهم للغاية لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية Self Sustainability.

ت -تواصل تنمية المجتمع : هي خطوة مهمة للغاية لأنها تضمن استمرار عملية التمكين في المستقبل فهي تسمح للمجتمعات المحلية بممارسة التنمية الذاتية، وينبغي تقييم عملية التمكين دائماً ، لكي تثبت مدى قدرتها على التواصل والحفاظ على الاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة العمرانية) والاستدامة الاجتماعية (تلبية الاحتياجات دون التأثير على الأجيال القادمة)،

والاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية ، وخفض التكاليف) ، وبالتالي فإن هذه المرحلة تهتم باستمرار تطبيق قطاعات المجتمع على عملها مع الإشراف الحكومي والجهات التخطيطية (ريحان،2010،ص3).

9 -التنمية المجتمعية : تعد إحدى ألأسس و الركائز الجوهرية التي نشأت عليها التنمية المستدامة(Jennifer: 2013, p20) ، باعتبارها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، بل تنمية كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين؛ ونجد أن التعريف الذي طرح للمناقشة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ينطوي على هذه الفكرة والتي مفادها أن التنمية تعنى" انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا " (شبلي : 1999 ،ص15)، ومن أجل تنمية المجتمع يجب توافر شروط أربعة مهمة وألا فستكون التنمية منقوصة وغير كاملة في حالة غيابها، وهذه المعايير هى (Hobe :1960:p76):

- الحجم السكان Scale
- الكفاية Efficiency
- الحرية Freedom
- المشاركة Mutuality

وبشكل عام يمكن تعريف التنمية المجتمعية على انها تلك التغييرات المدروسة والمخططة في حياة المجتمع، بعض هذه التغييرات تتعلق بالجانب المادي ، ممثلة في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والبعض الآخر يرتبط بالجانب المعنوي او اللامادي،أي تنمية قدرة المجتمع على الاعتماد على قدراته لحل مشاكله على أساس ديمقراطي(زكي: 1964 ،ص78).

ويرى الباحث ان التنمية المجتمعية قائمة على مجموع من العناصر مثل (تعاون العمل داخل الحياة الاجتماعية القائمة على الحاجات المتبادلة ، المساواة ، الحرية ، المشاركة) حيث تسهم هذه العناصر في تسير التنمية في الطريق الصحيح، فالمجتمع يتقدم بفضل الجهود المقصودة المتواصلة وبجهد الإنسان الواعي المدرك لأهمية العمل المشترك في تنمية محيطة.

10 -اهداف تنمية المجتمع:

وهناك عدة أهداف للتنمية المجتمع تتمثل فيما يلي (أحمد:1985،ص139:)

- تهدف تنمية المجتمع إلى تحسين الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للمجتمع مع دمج المجتمعات المحلية والمجتمع الوطني ومن ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات المحلية في التقدم الوطني .
- انها تهتم بتنمية القدرات البشرية عن طريق تغيير أفكار الناس واحتياجاتهم وقيمهم وإعادة تأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم حتى يمكنهم المساهمة بشكل إيجابي في عمليات التنمية، كونها تعتمد على المساعدة الذاتية والمساهمة الإيجابية بين أفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.
- لا يمكن النظر إلى عملية التنمية في المجتمع على أنها عمليه تامة بحد ذاتها بل هي جزء من خطه قوميه عامه تستهدف رفاهية المواطنين عن المستويات المحلية والقومية.

11 **معوقات المشاركة في التنمية:**

ان هدف المشاركة هو إيجاد طرق وآليات المناسبة للمواطنين المحليين، كأفراد وجماعات للمساهمة في صنع القرار سواء بشكل مباشر أو من خلال المجالس المنتخبة (بوضياف:2012،ص180).حيث أنها تعتبر من مؤشرات الحكم الرشيد ، لذا ينبغي توسيعها لتشمل جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية ، كما أنها تشير إلى حق الرجال والنساء في التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار على قدم المساواة. وكل هذا يتطلب توفير إطار قانوني لضمان ممارسة هذه الحريات (عبد القادر: 2012،ص30). لكننا بالمقابل نجد العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام ممارستها ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع وبرامج التنمية وهذا يظهر جلياً في البلدان المتخلفة وربما يرجع ذلك إلى حداثة هذا المفهوم وقلة الوعي والفهم الجيد لمعنى المشاركة في جميع جوانب الحياة بالإضافة إلى تجاهل الدولة لها ونجد اهم العقبات كما يلي (بوعمامة:2017،ص220):-

أ - المناخ السياسي و الاجتماعي الذي لا يقبل الشراكة في تسير الخطط التنموية فيعمل على فرض هيمنته وسيطرته دوما(في شكل نوع من الوصاية) على الجهود التطوعية.

ب - قلة إن لم نقل انعدام أجهزة مختصة تعمل على تشجيع المشاركة و تدريب المتطوعين و تنظيمهم من اجل النخاعة و الفعالية.

ت - الإجراءات البيروقراطية المهيمنة خاصة تلك الإجراءات الإدارية المعقدة التي تأخذ وقت طويل و جهد كبير من اجل اخذ الاعتماد للممارسة الميدانية .

ث - قلة المثقفين المهتمين بالمشاركة في المجتمع .

ج - عدم توفر وقت الفراغ لدى الأفراد المساهمين في تنمية المجتمع .

ح - الشعور باليأس من إمكانية إحداث تغير في الواقع المحيط.

خ - سعي بعض المشاركين او المتطوعين (رؤساء الجمعيات و الأحزاب ....) إلى المناصب العليا والمرموقة وانشغالهم بتحقيق أهدافهم الشخصية و لو كان ذلك على حساب الأهداف العامة للمؤسسة .

د - بما إن المشاركة عبارة عن عمل حر و العضوية لمنظماتها يكون بطريقة حرة فلا يمكن إجبار احد على الانضمام او إجباره على البقاء فلذلك يحدث هناك انسحاب من قبل بعض الإفراد من العمل رغم إسناد لهم مهام حساسة و هذا يؤثر في السير الحسن لتلك المنظمات .

ذ - قلة فعالية بعض المشاركين بسبب نقص الكفاءة والخبرة لديهم .

ر - ضعف المنظمات الاجتماعية و السياسة و عدم قدرتها على التأثير في المجتمع من شأنه ان يشكل حاجز في وجه المشاركة و برامجها .

ز - مطالبة بعض الإفراد المشاركين في إطار منظمات بامتيازات خاصة على حساب المهام الموكلة لهم ما يخلق صراع او عدم الرضي بين الإفراد ينجر عنه إهمال العمل.

ويرى الباحث إن شعور الإفراد بالاغتراب في المجتمع وما ينجم عنه من عدم الإحساس بالانتماء يؤدي الى فقدان أهم حافز من حوافز عملية المشاركة المجتمعية.

12 - التنظيم الإداري:

تتركز أساليب التنظيم الإداري المطبقة في دول العالم بين أسلوبين إداريين رئيسين هما المركزية الإدارية و اللامركزية الإدارية .وقد كانت المركزية الإدارية هي الأسلوب الأقدم ، وتجسدت بتركز السلطة والوظائف الإدارية في العاصمة،ولكن التطور الكبير الذي اجتاح مختلف الدول ، ادى الى ظهور حاجات عامة ومرافق عامة جديدة فبدأت معظم الدول تتخلى تدريجيا عن أسلوبها المركزي في إدارة الدولة والتحول إلى أسلوب اللامركزية الإدارية ، الذي يضمن توزيع الوظائف الإدارية في الدولة بين السلطة الإداريةِ المركزية وبين السلطات اللامركزية (فرحات،2004،ص53). لبيان موقع ومركز الجماعات المحلية داخل النظام الإداري للدولة، واجب علينا التعرض للنظام المركزي واللامركزي كأسلوبين في توزيع الوظيفة الإدارية، وذلك لما لهما من إرتباط وثيق بموضوع الإدارة المحلية (فريحات،2014،ص11):

اولاً- تعريف المركزية الادارية: بأنها حصر الوظيفة الإدارية في الدولة لممثلي الحكومة في العاصمة ، وهم وزراء دون مشاركة هيئات أخرى ، ومن ثم فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبع من مصدر واحد مقره في العاصمة ،(حمدي وهجيرة ،2017 ،ص14) وتستند المركزية الإدارية إلى ركائز أساسية يجب أن تكون متوفرة لتحقيق هذه الطريقة في التنظيم الإداري ، بحيث تمارس الدرجات العليا فيها سلطة رئاسية على المستويات الدنيا التي تخضع لها ويودي بالتالي لما يعرف بالتبعية الإدارية ونتناول هذه الركائز في ما يلي (الذنيبات: 2011، ص72):

أ - حصر الوظيفة الإدارية في أيدي الحكومة المركزية وتعني أن السلطة المركزية في العاصمة سوف تأثر بجميع جوانب الوظيفة الإدارية(طاهري: 2007، ص36).

ب -تدرج الوحدات والهيئات الإدارية التي تشكل السلطة الإدارية ويقصد بها ان تكون الإدارة ذات تركيبة هرمية أو تسلسلية ، أي أن الجهاز الإداري في الدولة ينقسم إلى ثلاثة مستويات إشرافية: المستوى الإشرافي الأعلى، والمستوى الإشرافي المتوسط، والمستوى الإشرافي الأدنى (نحيلي: 2013 ،ص123).

ثانياً- تعريف للامركزية الادارية: ويقصد بها توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الهيئات أو مصلحيه مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بحكم اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لسيطرة معينة من جانب لتلك الإدارة (بعلي،2004 ،ص 9). ومن المعروف أيضا أنها تميل إلى توزيع أعباء الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة التي تمارس اختصاصاتها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية (رفعت: 2003 ،ص،220).

ويرى الباحث ان اللامركزية الادارية تمثل إحدى الأساليب الإدارية المعاصرة المعتمدة من اجل تلبية حاجات ورغبات السكان في منطقة جغرافية معينة من خلال نقل السلطات والصلاحيات من الادارة المركزية العليا الى هيئات محلية لممارسة أنشطتها بأسلوب اللامركزية والتي تمثل صورة المشاركة المجتمعية.

13 -اللامركزية في التخطيط والتنمية:

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية كأحد أهم أنواع الإدارة ، والذي انطلقت من فلسفة أن اللامركزية هي أداة تنمية وتطوير تمكن من عملية صنع القرار بشأن تنمية المجتمع بما يعود بالمنفعة على الجميع (أسامة: 2008 ،ص47). لذا فان نجاح أي نظام سياسي مرهون بقدرته على تلبية هذه الاحتياجات كماً ونوعاً، اذ يحدد النظام السياسي كيفية عملية صنع القرار العام ، وتبعا لذلك يتم صياغة القرار العام على أنه سياسات عامة من المفترض أن تعكس اهتمامات وقيم الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع على اختلاف اتجاهاتهم وقوة تأثيراتهم. ويكون ذلك قدر الامكان لأن هناك تباين في احتياجات السكان ولا يمكن لأي سياسة عامة تحقيق الكمال والرضا التام للجميع" (الشيحة:2004،ص1).واختلفت الدول في تقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية ، اعتمادًا على الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة فيها (شطناوي: 2001،ص6).وقد اتبع بعضهم نهجًا مركزيًا ، في حين اتبع البعض الأخر أسلوب اللامركزية، ومنهم من جمع بين الطريقتين (فرح: 2015،ص3).لذلك تعتبر الأقاليم أو المحافظات أو البلديات من أهم

أنواع التقسيمات الإدارية، بصفتها إطاراً جغرافياً لأنشطة السلطة الإدارية خارج العاصمة يواكب التطور الحديث في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. قد يتم منحها شخصية قانونية مستقلة، وتكون بذلك وحدة إدارية لامركزية ، او قد تحرم منها فتعتبر عندئذ وحدة إدارية مركزية (قباني:1981،ص48-49).

ويرى الباحث ان العامل الأساسي في نجاح عملية التخطيط التنموي إيجاد نظام منا اللامركزية في صنع القرار فضلا عن توافر الموارد والإمكانات الضرورية اللازمة فضلا عن وجود المشاركة المجتمعية الفاعلة المتمثلة بالهيئات والقيادات المجتمعية المؤهلة والواعية لضمان استعمال أمثل وفاعل للموارد في عملية التنمية المستدامة مما يسهم في بناء مجتمع يسوده العدل والمساواة الاجتماعية.

14 -التجارب السابقة والدروس المستفادة : يتناول هذا الجزء من البحث عرض وتحليل لثلاث تجارب عربية وعالمية للخروج ببعض المؤشرات والدروس المستفادة لتحديد شركاء التنمية وأدوارهم بالعملية التنموية ، وقد تم اختيار هذه التجارب لعدد من الأسباب أهمها توافر عنصر المشاركة المجتمعية، وتنوعها، وحدوثها في فترات زمنية مختلفة .

أ - تجربة جمهورية العراق

يعد مشروع تطوير المناطق المتهرئة والمتقادمة في العراق 2006- 2007 الذي قامت به وزارة الأعمار والإسكان والبلديات بالتعاون مع الهابتات مشروع رائد في إطار تمكين المجتمع المحلي ومشاركته في عمليات التخطيط والتنفيذ. اذ قامت الحكومة العراقية ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية وبالتعاون مع الوزارات المعنية وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية (الهابيتات) بالإضافة الى منظمات غير حكومية ووجهاء المناطق بتقديم مشاريع تطوير الإحياء المتدهورة لتقليل معاناة سكان محافظتي (ذي قار والديوانية) ، وتم اختيار مناطق محددة في مراكز المحافظتين هما حي الامام في ذي قار وحي رمضان في الديوانية (مطلك، 2017، بدون صفحات)، كنموذج في اطار تمكين المجتمع المحلي بالمشاركة بالمشاريع التنموية.

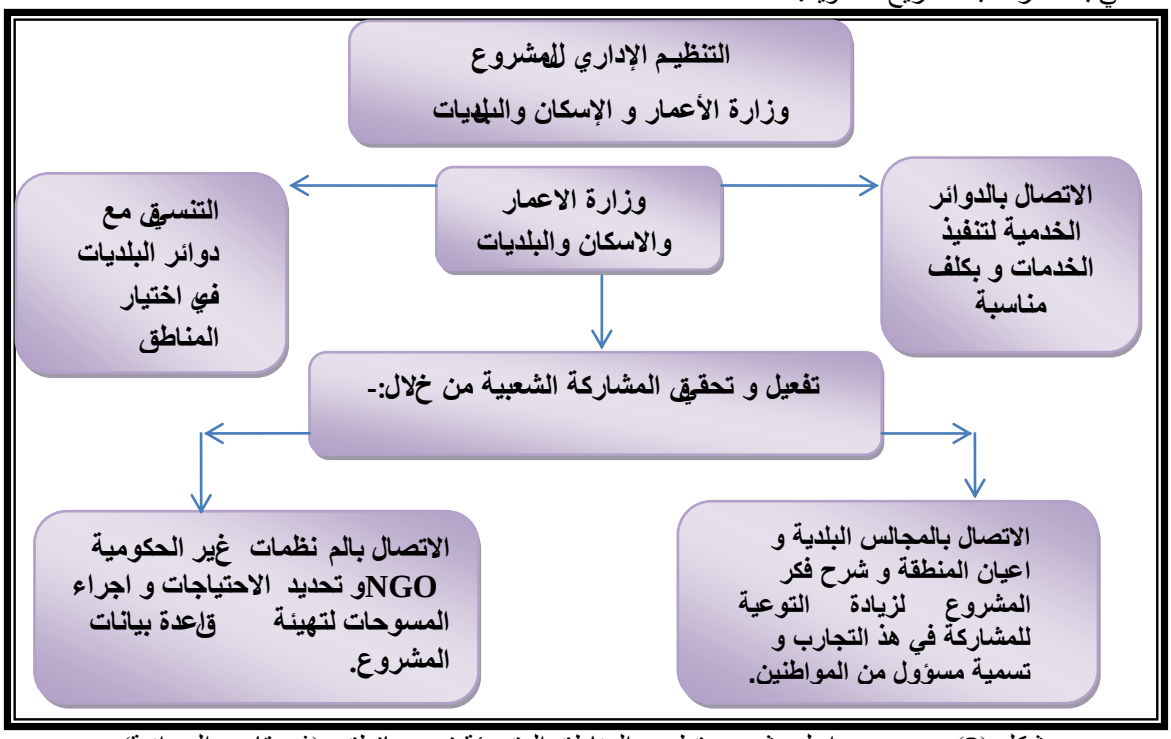

شكل (3) يوضح مراحل مشروع تطوير المناطق المتهرئة في محافظتي (ذي قار و الديوانية)

من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر : مطلك،جمال باقر،إنشاء نظام مستدام لبناء المجتمع المحلي لمرحلة ما بعد داعش ، بحث منشور في المؤتمر الدولي (إعادة بناء مجتمعات الحروب) ، جامعة البصرة ،2017

ان هذه التجربة وضحت دور تمكين اصحاب المصلحة من خلال مشاركتهم في عمليات صنع القرار والتنفيذ والمتابعة بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة في تطوير المناطق المحلية كونهم الاقدرّ علىّ التعرفّ علىّ احتياجات ومتطلبات مجتمعهم .

ب - <u>تجربة جمهورية كينيا:</u>

نظم مجلس مدينة نيروبي (Nairobi City Council) بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية UNCRD وجامعة نيروبي اول حلقة تدريبية بشأن التخطيط والإدارة الحضرية و الإستراتيجية، بهدف رئيسي هو استكشاف تحديات تصميم استراتيجيات النمو الحضري وتعزيزها وقدرة أعضاء مجلس المدينة والمخططين على التخطيط الحضري الاستراتيجي والشراكة في خطط التعمير والإدارة ، فضلا عن تحديد القضايا الرئيسية للمدن واقتراح سبل للتدخل وحلها

(Nairobi City Council، 2002 ، بدون صفحات) وإدراكا لأهمية الشراكة بين مجتمع المدينة وأصحاب المصلحة بمختلف ألوانهم في عملية التخطيط الحضري الاستراتيجي، اعتمد مجلس مدينة نيروبي نهجا شاملا للشراكة في عملية التخطيط وفي وضع الخطط التنفيذية و الخطط الإستراتيجية حيث لجأ مجلس المدينة إلى المكتب الأفريقي التابع لمركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية للمساعدة في تدريب المخططين، وقادة المجتمع المدني، والقائمين على إدارة المدينة للشراكة الفعالة في تخطيط المدينة ومساعدة المجلس في تصميم وتنفيذ خطة عمرانية إستراتيجية لتحسين الظروف المعيشية لسكان المدينة (نحو مجتمع المعرفة،2010، ص102) .

ت - تجربة مجاورة ستا نمور – مدينة ونشستر –إنجلترا (ريحان،2010،ص4-5):-

وهى أحدى مجاورات مدينة ونشستر بإنجلترا وقد تم اختيارها لتكون جزء من أحد مشاريع التنمية العمرانية والتي تعتمد على فكر تمكين المجتمع لتحسين بيئة العمرانية و الهدف الرئيسى لها هو تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، أما الهدف الثانوى فهو عمل أجندة للمجتمع بغرض تنمية البيئة العمرانية. وقد تم العمل من خلال ثلاث محاور رئيسية(انظر الشكل 3):

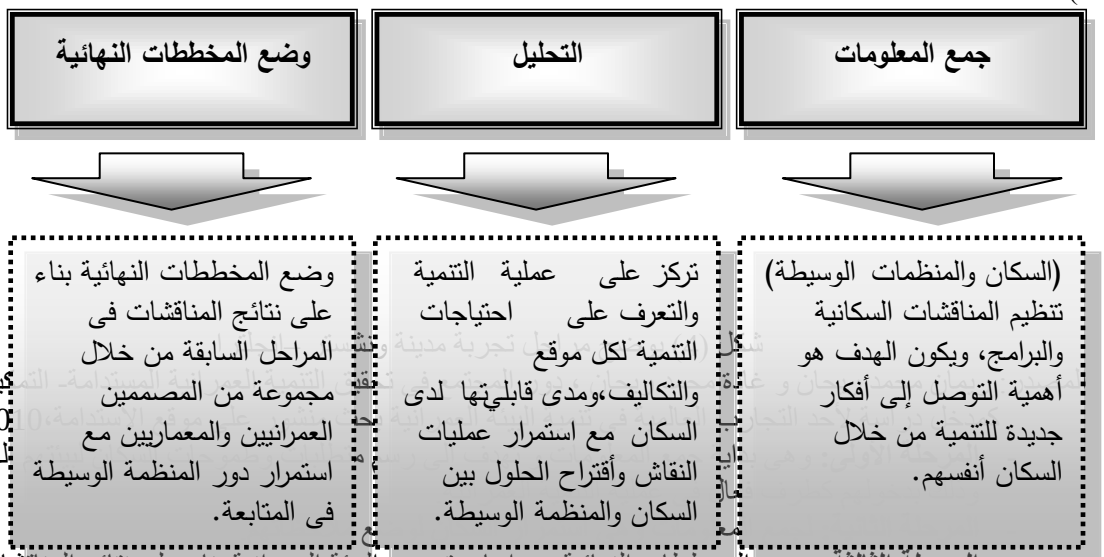

تمكين المستدام 20 العمرانية،

- **المرحلة الثالثة:** وضع المخططات النهائية ودراسات تحسين البيئة العمرانية بناء على نتائج المناقشات فى المراحل السابقة.

من خلال التجربة السابقة يتضح تطبيق فكر التمكين المستدام عملياً لتنمية البيئة العمرانية كمدخل لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة لمجاورة ستا نمور.

الاستنتاجات:

يعد الالتزام بآلية المشاركة الفعالة في التخطيط بين الحكومات والمجتمعات المحلية((اصحاب المصلحة)) جزءًا من إستراتيجية التنمية ومنهجيتها استنادا إلى أساس الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون حيث ستكون نتائج تلك العملية إيجابية وتسهم في نجاح العمليات التنموية المستدامة الموجودة في المجتمعات المحلية . كون نجاح أي إستراتيجية إنمائية تعتمد بشكل أساسي على مدى إمكانية التعبئة الاجتماعية لأصحاب المصلحة الحقيقين وهذا الإجراء ضروري إذا كانت هناك أرغبه في تنفيذ إستراتيجية ناجحة تعكس في المقام الأول المصلحة العامة وما تتطلبه من مشاريع يسهم في أداءها وتحقيقها جميع الفئات والمجموعات الاجتماعية ، حيث تصبح عملية تنظيم المجموعات السكانية الغير منظمة شرطاً أساسياً وإحدى الأولويات لنجاح خطط التنمية المستدامة. حيث ثبت أن حسن توظيف واستغلال إمكانيات المشاركة المجتمعية تمثل أحد القواعد الأساسية التي يجب أن تعتمد عليها مشاريع التنمية المحلية مهما كانت قوة هذه المشاركة وكثافتها وقيودها في التنمية المحلية وفي جميع أنشطة الحياة الاجتماعية ، فانه هدف المهتمين بالمجتمع سواء الأفراد أو الحكومات ، هو التغلب على معوقات المشاركة ومعالجتها ، من خلال بناء قدرات المجتمع المحلي وتمكينه بطريقة مستدامة باعتبارها أداة فاعله في إدارة وتخطيط التنمية المستدامة.

التوصيات:

استنادا الى ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ، يمكن الوصول الى جملة من التوصيات التي تزيد من فعالية المشاركة المجتمعية ونتائجها في الخطط التنموية للمجتمع وزيادة فعاليتها من اجل مواكبة متطلبات المرحلة المستقبلية لعملية التنمية المستدامة وعلى النحو الاتي:

1 - سهولة وصول المواطنين إلى المعلومات المقدمة من قبل الحكومة المحلية بخصوص مشاريع التنمية من خلال استخدام تقنية المعلومات التي من شانها جعل المعلومات متوفرة لعموم السكان.
2 - عقد اجتماعات دورية لمجالس المحافظات مع المواطنين لمناقشة برامج التنمية المحلية بحيث يمكن لأي فرد أو كيان حضور تلك المناقشات.

3 - ضرورة قيام الإدارات المحلية بأعداد برامج تدريبية تعمل على تطوير قدرات ومهارات ومعرفة مواردها البشرية بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.
4 - الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ولاسيما الناضبة منها، من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة.
5 - وضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس المحلية التي يشارك فيها المواطنون حتى تتمكن هذه المجالس من تطوير نفسها وتلافي أخطائها.
6 - ضرورة اهتمام الحكومات المحلية بالتنمية المستدامة من خلال توزيع استعمالات الارض المختلفة داخل المدن بما لا يؤثر سلبيا على البيئة فيها.
7 - التأكيد على أن العمل التطوعي لا يتحول إلى صناعة تقوم على السعي ومطاردة الاستثمارات و رؤوس الاموال على حساب العمل التطوعي نفسه أو تحوله إلى مصدر للرزق والثروة وزيادة دخل العاملين في محيطة.
8 - الحاجة إلى التنسيق بين مؤسسات الإدارة المحلية و الأجهزة التخطيطية الإقليمية وبين مجالس البلديات عند قرار مشاريع التنمية بطريقة متكاملة وتحديد طرق ودرجات المشاركة المجتمعية في كل مرحله من مراحل المشروع .
9 - ان زيادة المجتمع على التواصل والتفاعل وجني ثمار التنمية المستدامة يتطلب منه المشاركة في الإنتاج الحقيقي ونشر المعرفة ، ولا يقتصر على دوره في الاستهلاك.
10 - توعية المجتمع بالتشريعات والقوانين التي تضمن حق المواطن بالمشاركة في اتخاذ القرارات بشان تعديل وإعادة تصميم المدينة التي يعيشون فيها أو المطلوب إجراء التجديد الحضري لمراكزها ليكونوا يدا بيد مع الجهات التخطيطية كون ان تلك التشريعات هي مصدر القوة في عملية تمكين المجتمع .
11 - العمل على جعل عملية التخطيط جزءًا من حياة المواطنين من خلال مشاركتهم ، من اجل خلق بيئة حضرية سليمة مستدامة للمدينة تعمل على تلبية احتياجات ورغبات ساكنيها.

المصادرالعربية:

1 - أحمد، حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، ط2 ،مكتبة وجيه، القاهرة، 1985.
2 - البال،نصر الدين، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مرباح-ورقلة،2012.
3 - بعلي ، محمد الصغير ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
4 - بوضياف ،عمار ، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.
5 - بوعمامة ،فايزة ، الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 ، العدد 29 في 2017.
6 - حسين ، ريمان محمد ريحان و غادة محمد ريحان ، دور المجتمع فى تحقيق التنمية العمرانيةالمستدامة- التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية فى تنمية البيئة العمرانية بحث منشور على موقع الاستدامة، 2010، http://sustainability.uobabylon.edu.iq/library.aspx تاريخ الدخول 2018/4/4.
7 - حمد ، عبد الله حسون . دواي ، مهدي صالح . خضير،اسراء عبد الرحمن، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد، مجلة ديالى، العدد السابع والستون،2015.
8 - حمد سماقه يى ، أيوب أنور ، التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق واقع ورؤية استشرافية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،2015.
9 - حمدي خديجة. و بلحاج هجيرة ، التنظيم الإداري في الجزائر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة مصطفى اسطنبولي – معسكر 2017.
10 -دوناتو رمانو:الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة، ترجمة المركز الوطنى للسياسات الزراعية، دمشق، 2003.
11 -الذنيبات ،محمد جمال ، الوجيز في القانون الإداري،دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2011.
12 -الربيعي، هشام سالم كشكول، اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع اشارة لاسيما الى بلدان الاسكوا، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004.
13 -رفعت عبيد سيد، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة العربية، 2003.
14 -ريحان ، ريمان محمد ، تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،2002.
15 -زكي، يونس الفاروق، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964.
16 -سيد، أسامة: الادارة التعليمية بين المركزية واللامركزية، القاهرة: دار العلم والإيمان، 2008.
17 -شبلي،ثروت محمد، تنمية اجتماعية،برنامج دراسة المجتمع،كلية الاداب ،جامعة بنها،1999.
18 -شطناوي ، علي خطار ، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
19 -الشيحة ،عدنان بن عبدالله ، دور الحكومة الالكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية: الفرص والتحديات ، ورقة مقدمة في ندوة التجارة الالكترونية ،جامعة الملك خالد ، 2004 على الموقع الالكتروني albuthi.com/blog/979 تم الدخول في 2018/4/1.

20 -طاهري حسين، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية " التنظيم الإداري- النشاط الإداري"دراسة مقارنة، ،الجزائر: دار الخلدونية ، 2007.
21 -عامر ،سامى أمين و عبد المقصود ،فيصل ،" آفاق التنمية المستدامة "، ورقة عمل ، المؤتمر العربى الإقليمى ، فبراير ٢٠٠٠ ،ص٣
22 -عبد القادر ،حسين ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية،مذكرة ماجستير في العلوم لسياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
23 -عبدالله، خبابه: التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ ، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية الموارد المتاحة جامعة فرحات عباس سطيف 2008.
24 -عبدالله، عبدالخالق، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 13، بيروت، 199**8**.
25 -غانم، عبد المطلب أحمد .التخطيط ومشاركة المواطن أو التخطيط التشاركي .مؤتمر الإدارة المحلية :الفرص والتحديات . شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 26 - 25 مايو 2008 ، القاهرة.
26 -غنيم، عثمان محمد، التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
27 -فرح، يس فرح ،مفاهيم حول المركزية واللامركزية الإدارية، ورقة عمل محورية ورشة عمل تطبيق المركزية العمل الإداري والمالي بجامعة القضارف ،2015.
28 -فرحات ،الدكتور فوزي– القانون الإداري العام الكتاب الأول التنظيم الإداري والنشاط الإداري – ط1 – مكتبة زين الحقوقية والأدبية –بيروت -2004.
29 -قباني ،الدكتور خالد –اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان –ط 1-منشورات بحر المتوسط –منشورات عويدات -بيروت – باريس-1981.
30 -القيق، د. فريد صبح، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية ، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، فبراير 2014،ص4
31 -كافي،مصطفى يوسف،التنمية المستدامة ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،2017.
32 -محمد،سميرة كامل، التخطيط الاجتماعي ،مدخل الى القرن الواحد والعشرين ،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،1998.
33 -مطلك،جمال باقر،إنشاء نظام مستدام لبناء المجتمع المحلي لمرحلة ما بعد داعش ، بحث منشور في المؤتمر الدولي (إعادة بناء مجتمعات الحروب) ، جامعة البصرة ،2017
34 -ميا، رولا احمد، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية،مجلة دمشق لعلوم الهندسة،مجلد 26،عدد1، 2010 ،ص275 .
35 -الناصر، مشري محمد: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
36 -النجيفى، سالم توفيق و أياد بشير الجلبي، البيئة والتنمية المستدامة: مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين 73 (25)، 2003.
37 -نحو مجتمع المعرفة، التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية للمدن ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الاصدار الخامس عشر،2010.
38 -نحيلي ،سعيد ، القانون الإداري-المبادئ العامة، منشورات جامعة البعث،ج1،2013.
39 -الهيتي، نوزاد عبدالرحمن و . حسن أبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات اللجنة الدائمة للسكان، قطر، 2008.
40 -الهيتي، فارس صبري،التخطيط الحضري، دار اليازوري للنشر والتوزيع،ط1 .2009.

المصادر الاجنبية:

41- EGYPT HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003 ، United Nations Development Programme and the Institute of National، Planning ،Egypt Human Development Report 2003.
42- Nairobi City Council,Training Workshop on Strategic Urban ,Planning and Management for Nairobi City ouncil December (2002)
43- Jennifer A. Elliott ((An Introduction to sustainable Development)) Routledge Taylor and fancies Group, London And New York. Fourth edition. 2013.
44-Hobe house, L.T.: Social development, its nature and condition George Allen & unwion Ltd, 1960.
45- Hamdi Nabeel, (1995), Housing without Houses, Participation, Flexibility and Enablement: Intermediate Technology Publications, London.

46- Kelvin M. Njunwa ، COMMUNITY PARTICIPATION AS A TOOL FOR DEVELOPMENT:LOCALCOMMUNITYS PARTICIPATION IN PRIMARY EDUCATION DEVELOPMENT IN MOROGORO,TANZANIA، University of Agder, 2010.